محضر اجتماع الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة و التمويل

المعقدة بتاريخ 2019/5/28

بناءاً على الدعوة الصادرة عن مجلس ادارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل ، عقدت الهيئة العامة للمصرف المذكور اجتماعها السنوي في فندق الشيراتون في تمام الساعة السابعة عشرة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 2019/5/28 و ذلك بحضور مندوبين وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك وهم السادة الهام الشحادة و مصطفى اسماعيل ومعلا ديوب و الذين تم تسميتهم بموجب كتاب الوزارة المذكورة رقم 1/12/1945/4048 تاريخ 2019/5/21 و كذلك حضر الاجتماع كل من السادة مندوبي هيئة الاوراق و الاسواق المالية و هما السادة سوزان شحادة و وعد عقيل و مندوبين مصرف سورية المركزي و هم السادة ريما القباني و سوما علي و ديمة ملحم و رنيم أحمد

و قد ترأس الجلسة السيد تيسير الزعبي نائب رئيس مجلس ادرة المصرف الدولي للتجارة و التمويل ، و قد افتتحت الجلسة بالترحيب بالسادة المساهمين الحاضرين للاجتماع ، ثم تم تعيين السيد عمر الحسيني و وليد الأحمر كمراقبي تصويت و السيد محمد بشار الابرش كمدون للجلسة.

ومن ثم انتقل السيد رئيس الجلسة بالطلب من مندوبي وزراة التجارة الداخلية و حماية المستهلك بيان ما اذا كان النصاب القانوني متوفر ام لا

و قد اوضح المندوبين ان النصاب القانوني متوفر اذ بلغت نسبته (4,28) % اصالة و (60,47)% وكالة بالاضافة الى توفر الشروط الاخرى من حيث الاعلان عن الدعوة في صحيفتين يوميتين و لمرتين متتاليتين و ذلك في جريدة الثورة بعددها رقم 16976 و جريدة الوطن بعدديها رقم 3148+3149 و جريدة تشرين بعددها رقم 13519 ، و بحضور غالبية السادة اعضاء مجلس الادارة وفق ما ينص عليه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 و تعديلاته.

و بعد ذلك تلا السيد رئيس الجلسة جدول الاعمال و تمت الموافقة عليه و قد تمت مناقشته بندا تلو الاخر

صورة طبق الأصل ١٨ مايو ٢٠١٩

البند الاول : سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.

تلا السيد نائب رئيس مجلس الادارة رئيس الجلسة تقرير مجلس الادارة حيث اوضح ان المصرف حقق هذا العام ارباحاً جراء تحسن الوضع الامني و الاقتصادي و بدء اعادة دوران عجلة الاقتصاد السوري . و اشار الى ان المؤشرات المالية توضح قوة القاعدة المالية للمصرف و وفقاً لما يلي :

- تحقيق ارباحاً تشغيلية و ذلك بعد استيعاب الخسائر الناجمة عن فروقات القطع حيث بلغت الارباح الصافية قبل الضريبة 1,922 مليار ليرة سورية و لتصبح 1,36 مليار ليرة سورية بعد الضريبة.

- زيادة الموجودات لتصبح 155.89 مليار ليرة سورية اي بزيادة مقدارها 11.83% عن السنة الماضية 2017 .
- زيادة حقوق الملكية لتصبح 17.802 مليار ليرة سورية .
- بلغ اجمالي المخصصات 13.4 مليار ليرة سورية و هي لمواجهة المخاطر بما فيه مخصصات محفظة التسهيلات الائتمانية.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال 26.05 % و هي اعلى من النسبة المقررة من مصرف سورية المركزي البالغة 8%
- بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 102 % في حين ان النسبة المقررة من المركزي لا تزيد عن 20%

و اضاف السيد رئيس الجلسة بانه قد تم فتح فرع المصرف في منطقة الجميلية و الشيراتون بمحافظة حلب بعد اعادة تأهيلهما ليصبح عدد فروع المصرف العاملة 23 فرعاً من أصل 31 فرع علماً بأن الفروع الاخرى جاري العمل على اعادة تأهيلها ليعاد افتتاحها في الوقت المناسب .

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة .

تلا مدقق الحسابات القانوني السيد أحمد رضوان شرابي شهادة المحاسب القانوني ، حيث اوضح أن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة ، من كافة النواحي الجوهرية ، المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2018 و أدائها المالي و تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

و انتهى الى طلب المصادقة على البيانات المالية.

البند الثالث: مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية و المصادقة عليهما.

طلب السيد رئيس الجلسة من السادة الحضور ابداء رأيهم في تقرير مجلس الإدارة و تقرير مدقق الحسابات و قد تحدث تبعاً لذلك كل من السادة :

- د. عمر هاني الحسيني :اعرب عن شكره العميق لعمل الإدارة ، و أشار إلى ابرز الأمور الجيدة في الحسابات الختامية للشركة ، و أضاف الى ان المخصصات لأمور محتملة بالإضافة الى مخاطر إنخفاض سعر الصرف مبالغ فيها ، حيث انها باتت تعادل حقوق الملكية او رأسمال المصرف بحدود الضعف تقريباً و كان من المستحسن لو عمل المصرف الى تغطية الخسائر بجزء من هذه المخصصات و رد الباقي الى الأرباح القابلة للتوزيع . و هذا ان تم فإنه سيعمل الى تلبية طموحات المساهمين الذين يتطلعون الى توزيع الأرباح بعد ان مضت فترة من الزمن ليست بالقليلة لم يتقاضوا فيها أية أرباح . و بالتالي المساعدة الى تحقيق نوع من التوازن بسعر سهم المصرف الذي انخفض سعره من العام الماضي حيث كان في حدود 830 ل.س ليصبح الان بحدود 430 ل.س للسهم الواحد

و أضاف الى مقدار ما هو مصروف للسادة أعضاء مجلس الإدارة لقاء حضورهم جلسات المجلس و اللجان المنبثقة عنه و تعويضات الانتقال مرتفع حيث بلغ 90 مليون ل.س .

- د. وليد الأحمر :ابد وجهة نظر السيد الحسيني . و نوه الى ان الأرباح التي حققها المصرف لم يتم توزيعها من خلال توزيع أية أرباح على السادة المساهمين . و انما تم عكسها كمخصصات ، كما يلاحظ إلى وجود مبالغة في مفهوم العقوبات المفروضة على المصارف . و أضاف الى انه يتوق الى مشاهدة في زيادة حجم المحفظة الائتمانية ، اذ ان حجمها بالوقت الحالي حسب وجهة نظره متدني جداً . و ان الزيادة في حجمها سيؤدي الى زيادة في الأرباح و أضاف الى انه يلاحظ أيضاً أن ممثلي بنك الإسكان الأردني في مجلس الإدارة يتغيبون عن حضور اجتماعات الهيئة العامة و ان المبررات التي كانت تحصل قبل سنوات مضت و تمنع قدومهم ، لم تعد الآن مقبولة في ضوء التحسن الأمني . وخصوصاً مع حضور أعضاء مجالس الإدارات العرب او الأجانب في المصارف الخاصة الأخرى لاجتماعات تلك المجالس .
- السيدة عادة عالي :أوضحت السيدة عالي بأنه الذي يهمها في النتيجة هي عملية توزيع الأرباح التي ستتقاضاها على الأسهم التي تملكها في المصرف . و اكدت حسب وجهة نظرها بأن هناك توسعاً في المصاريف و ضربت على سبيل المثال التوسع في عدد الفروع ، حيث لا يوجد أي مبرر على هذا التوسع الذي يؤدي الى زيادة في النفقات و المصاريف.
- السيد المهندس فائز مخفوظ :أوضح بأنه بوصفه ممثل لنقابة المهندسين المساهمة في رأس مال المصرف فانه يؤكد على النقاط التالية :
  - ان بنك الإسكان الأردني هو المسيطر على قرارات مجلس الإدارة و هو الذي يضع(الفيتو) على توزيع الأرباح .
  - هناك اهمال في حق المساهمين بالاستمرار نظراً لعدم توزيع أية أرباح ، و قد يكون من المستحسن ان يتم توزيع أرباح على بشكل اسهم مجانية و اكد في هذا المجال انه يتمنى ان لا تطول عملية توزيع الأرباح على المساهمين .
  - من غير المعقول ان يتقاضى السادة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة مبلغاً و قدره 90 مليون ل.س حيث ان العديد من الشركات و المصارف لا يتقاضون مثل هذه التعويضات و انتهى بالقول بانه يصعب عليه القول بانه قد ورط نقابة المهندسين في الاكتتاب بهذا المصرف .
- السيد محمد الحمد :اكد في مداخلته على وجوب توزيع أرباح و أضاف الى ان بنك الإسكان الأردني ليس بحاجة للأرباح . و بالتالي فهو لم يطلب ذلك و لا مصلحة له في ذلك على ما يبدو و أضاف الى وجوب ان يكون هناك إيضاح للمبالغ التالية :
  - المبلغ الخاص بصيانة الصرافات و قدره 50 مليون ليرة سورية.
  - المصروفات الحكومية البالغة 40 مليون ليرة سورية.
  - انخفاض سعر السهم الواحد من 840 ليرة سورية إلى 470 ليرة سورية.
  - و أخيراً طرح تساؤل محدد مفاده عما إذا كان مجلس الإدارة يقبل رغم الجهد المبذول من قبله في إدارة المصرف أن ينخفض سعر السهم إلى المستوى الذي هو عليه و بالمقابل أن تبلغ تعويضات مجلس الإدارة 90 مليون ليرة سورية.

- السيد ركي الأحمر: تحدث السيد ركي الأحمر عما إذا كان هناك ثمة توجه لاقتراح و زيادة لرأسمال البنك ذلك أن من وجهة نظره سيؤدي إلى زيادة عمليات الإقراض و خلق الأرباح مما ينعكس على تحسين سعر السهم في سوق الأوراق المالية

و بعد أن تحدث السادة المذكورين عن وجهة نظرهم في البيانات المالية فقد قام السيد رئيس الجلسة بالرد على ما أثير من نقاط و كما يلي :

إن زيادة المخصصات التي تمت هي جراء السياسة التحوطية التي اتبعها مجلس الإدارة إزاء الأزمة التي مرت بسورية و مازالت ديونها حتى الآن. و أضاف أن هذه الزيادة بالمخصصات سيكون لها الأثر الواضح عند تطبيق المعيار /9/ من المعايير المحاسبية الدولية و بعد ذلك طلب السيد رئيس الجلسة من السيد مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في المصرف السيد حبيب بارد أن يعطي كلمة موجزة عن مفهوم المعيار رقم /9/ الذي سيؤدي إلى زيادة المخصصات و في هذا المجال أوضح السيد بارد أن خلاصة المعيار هو أن يقوم المصرف بأخذ الاحتياطيات أو المخصصات لأي قرض بشكل مسبق قبل انتظار حدوث التعثر عند المقترض وهذا المعيار قد تم الالتزام به تنفيذاً للقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي و هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية و مجلس المحاسبة و التدقيق

- كما ذكر السيد رئيس الجلسة بأحكام المادة /201/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 التي تنص صراحةً بأنه لا يجوز للشركة (المصرف) المساهمة المغفلة توزيع أية أرباح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة.
- أما فيما يتعلق بزيادة حجم تعويضات السادة أعضاء مجلس الإدارة البالغة /90/ مليون ليرة سورية فإن ما تم صرفه كان متوافقا مع ما قررته الهيئة العامة لهذا المصرف بالإجماع في السنة الماضية . و تساءل هل هناك أعضاء مجالس إدارات لا يتقاضون أي تعويضات لقاء حضورهم سيما و أن العديد منهم يأتي من خارج سورية أو من المحافظات السورية. و ذكر أن السادة أعضاء مجلس الإدارة لا يتقاضون أي مكافأة جراء عملهم في نهاية العام رغم أن القانون قد أتاح لهم ذلك و بنسبة لا تتجاوز الـ 5% من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع.
- من جانبه تحدث السيد الرئيس التنفيذي للمصرف سلطان الزعبي موضحاً النقاط التالية:
- إن جميع القرارات التي تصدر عن مجلس الإدارة تتم بالإجماع وهناك إنسجام تام ما بين السادة الأعضاء وهذا خلاف ما أشار إليه البعض من أن ممثلوا بنك الإسكان الأردني هم الذين يصعون /فيتو/ على بعض القرارات و من بينها توزيع الأرباح.
- إن مصرف سورية المركزي يطالب بزيادة المخصصات مشيراً إلى أن المعيار رقم /9/ المعتمد تطبيقه من قبل مصرف سورية المركزي يوجب على المصارف اقتطاع مخصصات عند منح أي قروض و بغض النظر عن كون القرض عامل أو غير عامل في حين أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل لن يتأثر كثيراً في تطبيق المعيار المذكور لأن حجم المخصصات المأخودة هي في حدود ما يطلبه هذا المعيار.
- كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن مجلس إدارة المصرف مثله مثل باقي مجالس إدارة المصارف الخاصة ملزم بالتقيد بتعليمات المركزي التزاما كليا.

- أما فيما يتعلق بزيادة رأسمال المصرف فيجب أن تتم من خلال تطبيق القانون الذي حدد رأسمال المصارف الخاصة التقليدية بعشر مليارات ليرة سورية على أن يتم تحقيق ذلك خلال ثلاث سنوات و التي جرى تمديدها لفترة مماثلة أخرى و قام المركزي حينها بتحديدها نظراً لظروف الأزمة . و عندما يطلب المركزي ذلك فإن المصرف سيفقد عملية الزيادة مباشرة و أضاف أن هناك مساهمون قد لا يناسبهم تحقيق الزيادة في الوقت الحاضر إذ أن هؤلاء قسم منهم من الجنسيات العربية والقسم الآخر من الجنسية السورية الذين لا تسمح أوضاعهم الآن بتحقيق الزيادة في رأسمال المصرف من خلال طرح الاسهم على الاكتتاب العام .
- أما فيما يتعلق بانخفاض سعر سهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية فذلك يعود للمضاربة التي تتم عليه من قبل شركات مضاربة و إن هذا السعر في السوق المذكورة لا يعبر عن الواقع. إذ أن سعر السهم الحقيقي هو في حدود 2500 – 3000 ل.س في ضوء أن جميع الموجودات الثابتة (المباني) هي ملك للمصرف و هي مقيمة في الميزانية بسعر التكلفة و ليس بالسعر الرائج و أضاف أن ما نسبته 80-85% من حجم الأسهم هي تعود للمؤسسين و 10% للمساهمين و بالتالي فإن أي خسارة ستنعكس سلباً على أسهم المؤسسين أكثر من أسهم المساهمين.
- وهنا تدخل السيد غسان تسابجي معربا عن أن هناك شعوراً لديه بالإحباط في ضوء قول السيد الرئيس التنفيذي بأن المساهمين يملكون 15% في حين أن المؤسسين يملكون الباقي الأمر الذي يعني أنه لا حاجة لعقد اجتماعات الهيئة العامة أو الحضور لطالما القرارات تؤخذ من قبل المؤسسين حيث أوضح السيد الرئيس التنفيذي بأن ما أورده آنفاً قد فهم من قبل السيد غسان تسابجي بشكل خاطئ إذ أن الهدف من هذا القول أن ما يصيب المساهمين سينعكس أيضاً على المؤسسين.

و هذا قد طلب السيد رئيس الجلسة ما إذا كان السادة الحاضرون يوافقون على تقرير مجلس الإدارة و تقرير مدقق الحسابات القانوني في ضوء ما أثير و الردود التي يتم بموجبها إيضاح النقاط المثارة من قبل المساهمين

حيث قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة و المصادقة على التقريرين المذكورين.

البند الرابع: انتخاب مدققي الحسابات و تعيين تعويضاتهم .

عرض السيد رئيس الجلسة بأن المصرف و بعد استطلاع قائمة المحاسبين القانونيين (المدققين) و في ضوء ما قدمه مدقق الحسابات من خبرة في اعمال التدقيق ، فقد ارتأى مجلس الادارة اختيار السيد احمد رضوان شرابي كمدقق للحسابات لتدقيق الحسابات السنوية للمصرف و على ان يتم تفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابه

و بعد المناقشة و التداول فقد قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على تعيين السيد احمد رضوان شرابي مدققاً للحسابات المصرف لعام 2019 و على ان يتم تحديد بدل اتعابه من قبل مجلس الادارة.

البند الخامس : تكوين الإحتياطيات .

أوضح السيد رئيس الجلسة بأن إجمالي الإحتياطي القانوني للمصرف لهذا العام قد بلغ 203,835,670 مليون ليرة سورية و كذلك بلغ إجمالي الإحتياطي الخاص 203,835,670 مليون ليرة سورية و كل من البندين في حدود 10%

هذا و بعد المناقشة تقرر بالإجماع الموافقة على ذلك و الإستمرار بتكوين الإحتياطيات .

البند السادس : تعيين السيد عمار الصفدي و السيد مروان الخولي / ممثلي بنك الإسكان – الأردن أعضاءاً بمجلس الإدارة بدلاً عن السيدين ايهاب السعدي و واسكين عجميان.

وفقا لاحكام المادة 139 من قانون الشركات فإن تمثيل الشخص الاعتباري في مجلس الادارة يمثله شخص طبيعي او اكثر يسميه هذا العرض بنك الاسكان و هو الشريك الاستراتيجي في المصرف و يمثله اربعة اعضاء فقد أوضح السيد رئيس الجلسة بأنه وبعد الحصول على موافقة السادة مصرف سوريا المركزي بموجب كتابها رقم 601 16 ص تاريخ 2019 01 31 و بموجب كتابها رقم 2552 16 ص تاريخ 2019 05 08

على تسمية السيد عمار الصفدي و السيد مروان الخولي ممثلي بنك الإسكان في عضوية مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل بديلين عن السيدين ايهاب السعدي و واسكين عجميان و ذلك عن الفترة المتبقية لولاية المجلس

علما ان السيد عمار الصفدي من الجنسية الأردنية و حاصل على درجة ماجستير في الإقتصاد الدولي عام 1991 من جامعة اسكس / بريطانيا و لديه خبرة مصرفية تزيد عن سبع و عشرين عام في مختلف مجالات العمل المصرفي بما في ذلك قطاعات الخزينة و اسواق المال و الشركات و الأفراد و يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان الأردن

و السيد مروان الخولي من الجنسية الأردنية و حاصل على درجة الماجستير بإدارة الأعمال /محاسبة عام 1997 من الجامعة الأردنية علماً أن لديه خبرة مصرفية تزيد عن ستة و عشرين عام في مختلف مجالات العمل المصرفي و يشغل حالياً منصب رئيس مجموعة العمليات في بنك الإسكان الأردن

حيث أخذت الهيئة علماً بذلك و تمت الموافقة أصولاً

البند السابع : اقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2018 والبحث في تعويضات عام 2019 .

استذكر السيد رئيس الجلسة قرار الهيئة العام للمصرف الصادر بجلستها للعام الماضي التعويضات التي قررتها للسادة اعضاء مجلس الادارة جراء حضورهم جلسات مجلس الإدارة وحضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة . و قد بلغ اجمالي هذه التعويضات في نهاية عام 2018 بواقع مبلغ / 90,642,304 / ل.س .

اما في عام 2019 فإن المجلس يقترح أن تستمر ذات الأسس التي وضعت و اقرت من قبل الهيئة العامة بجلستها الواقعة في 14/ 5/ 2018 على تعويضات مجلس الإدارة لعام 2019 و كما يلي :

أ – صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس عن حضور جلسات مجلس الإدارة بواقع مبلغ(1,000,000) ل.س فقط مليون ليرة سورية عن كل جلسة

ب – صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس عن حضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بواقع مبلغ (700,000) ل س فقط سبعمائة ألف ليرة سورية عن كل اجتماع لجنة .

و عليه و بعد المناقشة وافقت الهيئة العامة بالأكثرية مع اعتماد تعويضات عام 2019 و هي كما يلي :

أ – صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس عن حضور جلسات مجلس الإدارة بواقع مبلغ(1,000,000) ل.س فقط مليون ليرة سورية عن كل جلسة

ب – صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس عن حضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بواقع مبلغ (700,000) ل.س فقط سبعمائة ألف ليرة سورية عن كل إجتماع لجنة .

في حين صوت بعدم الموافقة كل من السادة المساهمين التالية أسماؤهم على صرف هذه التعويضات :

اسم المساهم	عدد الأسهم
صفاء آغا	79240
عبدالله مصطفى الديروان	67440
محمد الأحمر	565
أمل بشير مقرش	107
حسام مقرش	267
رباب ناجي	525
المجموع	148144 و هو ما يشكل نسبة 80.2%

البند الثامن : إبراءذمة رئيس وأعضاءمجلس الإدارة .

ذكّر السيد رئيس الجلسة بأحكام المادة رقم / 155 / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 و تعديلاته الخاصة بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة

كما ذكر ايضاً بأن الشروط الواجب توافرها لإبراء ذمة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة وهي : عرض تقرير مجلس الإدارة و حسابات الشركة السنوية الختامية و إعادة تدقيق مدقق الحسابات ، و طلب ابراء ذمة السادة المذكورين.

و بعد التداول فقد تقرر بالأكثرية الموافقة على إبراء ذمة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة و ان هذا الإبراء لا يشمل الا الأمور التي تمكنت الهيئة العامة من معرفتها

حيث صوت بعدم الموافقة على ابراء ذمة مجلس الإدارة كل من المساهمين التالية أسماؤهم :

اسم المساهم	عدد الأسهم
صفاء اغا	79240
عبدالله مصطفى الديروان	67440
محمد الأحمر	565
أمل بشير مقرش	107
حسام مقرش	267
رباب ناجي	525
المجموع	148144 و هو ما يشكل نسبة 0.2%

تم السير بالجدول أعلاه/٥٧٩٢٨١/
تاريخ ١٤/٦/٢٠١٨

هذا و قد اختتم الاجتماع في تمام الساعة التاسعة عشر من اليوم ذاته.

صورة طبق الأصل

١٨ حزيران ٢٠١٩

دمشق في 2019/5/28

مقرر الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك	رئيس الجلسة
محمد بشار الأبرش	عمر الحسيني / وليد الأحمر	الهام الشحادة/ مصطفى اسماعيل/معلا ديوب	تيسير الرعي

رقم الوارد: 745
التاريخ 2019/6/18
سوق دمشق للأوراق المالية